

البيئة في البيانات الوزارية (1998-2011)

حكومة الرئيس سليم الحص: المرسوم رقم 4 تاريخ 1998/12/4

وضع سياسة بيئية للدولة تقوم على التعاون بين القطاعين العام والخاص، ووضع خطة عمل تعتمد سلماً للأولويات، وإيجاد آلية للتنسيق بين الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات في القرارات والمشاريع ذات الأثر البيئي.

حكومة الرئيس رفيق الحريري: المرسوم 4336 تاريخ 2000/10/26

المياه:

إيجاد إدارة عصرية لاستخدام المياه وترشيد استعمالاتها والتعاون مع وزارة البيئة لهذا الهدف.

النقل:

وستسعى الحكومة الى تعميم النقل المشترك على كامل الاراضي اللبنانية بما في ذلك القطارات، مما يسهم في تحريك الدورة الاقتصادية ويخفض فاتورة المحروقات ويحد من التلوث البيئي.

السياحة:

تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي والمحافظة على ثرواتنا السياحية والبيئية واعتماد السياسات الآيلة الى ايجاد تشريعات واجراءات تسهم في تطوير القطاع السياحي وتشجع وتسهل القدوم الى لبنان وتفعيل الاعلام السياحي الخارجي وتوسع السوق السياحية الثقافية والسياحة الصحية.

الزراعة والتصنيع الزراعي:

ان ثروة لبنان المائية جزء اساسي من الثروة الوطنية يجب تطويره وحمايته ووضع استراتيجية لتثمينه والاستفادة منه من خلال :

الحفاظ على المياه الجوفية وتعزيزها وحمايتها من التلوث.

انشاء مشاريع لاستخدام المياه السطحية كالسدود والبحيرات واستكمال مشروع الليطاني وتنفيذ هذه المشاريع بافضل الطرق وذلك في اطار البروتوكولات للتحويل الميسر المعقود مع الدول والمؤسسات الصديقة.

إيجاد إدارة عصرية لاستخدام المياه وترشيد استعمالاتها والتعاون مع وزارة البيئة لهذا الهدف.

وضع خطة لتوسيع شبكات المياه وتحديثها في اطار التعاون مع القطاع الخاص بهدف تأمين المياه الى جميع المناطق والاحياء اللبنانية.

البيئة

إن الحكومة تضع البيئة في أولويات اهتماماتها. فقد أثبتت التطورات الأخيرة في العالم ان القرارات الصائبة بيئياً هي في الوقت نفسه صائبة اقتصادياً إذا كان المقياس حياة الشعوب ومصحة الأجيال المقبلة وليس الحسابات والمصالح الآنية للأفراد.

نحن ندعو الى حالة طوارئ بيئية في لبنان ، توقف فوراً كل تخريب بيئي ، وتضع سياسة بيئية صريحة وبرنامج عمل محدداً بجدول زمني. والإدارة البيئية التي ندعو إليها ليست ملحقاً يضاف الى البرامج الإنمائية ، بل هي جزء عضوي منها لمعالجة مسائل مثل مصادر تلوث الهواء والماء والفوضى في وجهة استعمال الأراضي وتنظيم الصناعة.

ولا بد من انشاء مؤسسة وطنية علمية للبيئة ، غايتها اجراء البحوث والدراسات المختصة ووضع المعايير. هكذا تصبح السياسات البيئية الوطنية مرتكزة على معلومات موثوقة ، بدل ان تبقى ردات فعل واسعافات اولية لا يتجاوز مفعولها ، في احسن الحالات ، تأجيل المشكلة او نقلها من مكان الى اخر.

ان التنسيق بين عمل وزارة البيئة وسائر الوزارات سيكون كفيلا بايجاد الحلول الثابتة لقضايا الكسارات والمرامل وبتنفيذ خطة توعية شاملة تهدف الى تزويد اجيالنا خصوصا بالمبادئ البيئية معتمدة على البرامج الاعلامية والمدرسية والاهلية.

ان التدابير التنفيذية للسياسة البيئية التي نطمح اليها يجب الا تقتصر على العقوبات وردع المخالفين. فمن الضروري ان تكون الحوافز جزءا اساسيا في اية سياسة عصرية ، بحيث يتم تشجيع الافراد والمؤسسات على اعتماد اجراءات تحمي البيئة ، باعطائهم الدعم المادي والاعفاءات الضريبية ، الى جانب فرض ضرائب وغرامات على الملوّثين.

علينا جميعا ، مواطنين وقادة سياسة وفكر وصناعة وتجارة ، العمل معا من اجل ضمان بيئة معافاة للاجيال القادمة.

حكومة الرئيس رفيق الحريري: المرسوم 10057 تاريخ 2003/4/17

ان الدولة اللبنانية ليست مسؤولة فقط عن استقرار الوطن وأمن المواطن، بل هي مسؤولة أيضاً عن رعاية الانسان اللبناني، والسهر على تنميته وترقيته، وتلبية حاجاته المعيشية الملحة، وضمان حقوقه وفي مقدمها حقه في التعليم والصحة والبيئة السليمة ، والسعي لتأمين فرص العمل والمسكن وضمان الشيوخوخة. إن القضية الوطنية مرتبطة عضويّاً بالمسألة الاجتماعية، والمسألة الاجتماعية مرتبطة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية والمالية.

وستعمل الحكومة على تفعيل وترسيخ دور وزارة البيئة عبر العمل على استصدار القوانين والمراسيم التطبيقية المتعلقة بدورها التخطيطي والتنفيذي والرقابي، كما فيما يتعلق باستصدار قوانين الكسارات والشواطئ والمحميات وحماية الينابيع وغيرها.

وإذا كانت مشاكل الاسكان في طريقها إلى ايجاد الحلول المتنوعة والمؤاتية لها، تسليفاً وإقراضاً وتعويضاً ومن خلال قانون عصري ومتوازن للإيجارات هو، الآن ، بعهدة مجلسكم الكريم ، فإن الحكومة مدركة بأن أوضاع المحيط البيئي تتطلب التزاماً شاملاً رسمياً وشعبياً . وهي ستولي هذا الشأن اهتماماً مميزاً حفاظاً على صحة المواطنين وعلى مصادر المياه وحماية لاقتصادنا السياحي والزراعي والصناعي.

كما ستسعى الحكومة إلى مزيد من الاستفادة من ثروة لبنان المائية السطحية والجوفية، والسعي إلى انشاء السدود والبحيرات وإيجاد إدارة عصرية لاستخدام المياه وترشيد استعمالها، كما واستكمال وتوسيع شبكات المياه وتحديثها بالتعاون مع القطاع الخاص.

حكومة الرئيس عمر كرامي: المرسوم 13621 تاريخ 2004/10/26

وسوف تسعى الحكومة إلى جذب الاستثمار وذلك بإزالة المعوقات والعقبات التي طالما اشتكى منها المستثمرون والعمل على تطبيق قانون تشجيع الاستثمارات بحيث تعمم فوائده ويتحقق الهدف منه وفي هذا الإطار ستسعى الحكومة إلى تشجيع توجه الاستثمارات إلى المناطق الريفية مع إعطاء بعض الحوافز للحفاظ على البيئة ولتنشيط أهالي الريف في مناطقهم.

كما ستعمل الحكومة الى اعادة رسم سياسات التجهيز بالخدمات العامة وقوانين التنظيم المدني بما ينسجم مع الخطة الشاملة لترتيب الاراضي في لبنان كونها ترسي مفهوماً متطوراً للانماء المتوازن يحرص على تخصيص كل من المناطق اللبنانية بالوظائف الاكثر ملائمة لطبيعة مواردها وذلك بالتشاور مع السلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني.

وستعمل الحكومة على معالجة التعديات على الاملاك العمومية البحرية.

حكومة الرئيس محمد نجيب ميقاتي: المرسوم 14233 تاريخ 2005/4/19

ان حكومتنا لن تغدق الوعود بالمشاريع التي تقترح تنفيذها خلال الفترة القصيرة لمهمتها.

حكومة الرئيس فؤاد السنيورة: المرسوم 14953 تاريخ 2005/7/19

في الطاقة:

العمل على الإسراع في تنفيذ الاتفاق المعقود مع الشقيقة سوريا من أجل استيراد الغاز الطبيعي بما يخفض من كلفة الإنتاج للطاقة المنتجة في معامل البداوي في شمال لبنان.

المبادرة إلى البحث الجدي بوضع اتفاقيات مع مؤسسات ودول منتجة للغاز الطبيعي بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص وتمويل منها.

العمل وبشكل جدي وسريع على استطلاع مجالات زيادة استفادة لبنان من مصادر الطاقة المائية.

في المياه:

أصبحت مسألة المياه في لبنان ذات أهمية كبرى ولا سيما أن المتساقطات المائية تنحصر في فترة قصيرة، وهناك مسارب كثيرة للهدر وسوء الاستعمال.

لذلك فإن الحكومة ستعمل وفق مخطط توجيهي يهدف الى حفظ الثروة المائية من الضياع والهدر ووفق معايير اقتصادية واجتماعية ويؤدي الى:

أ- تأمين مصادر مياه الشفة والري بحسب حاجات المناطق والأهالي والنمو الاقتصادي، خاصة بعد تنفيذ العديد من الشبكات دون ربطها أو تأمين مصدر تغذية لها.

ب- استكمال دراسة وتنفيذ مشروع الليطاني بمراحله المختلفة كونه حاجة إنمائية وحقاً وطنياً وضرورة لتلبية بعض حاجاتنا المقدّرة في السنين القادمة.

ج- متابعة إنشاء وتنفيذ السدود (شبروح - العاصي - القيسماني وغيره) والبحيرات وفقاً للخطة العشرية والاتفاقيات الموقعة وضمن حقوق لبنان في الأنهر المشتركة (العاصي - الكبير الجنوبي - الحاصباني).

د- التأكيد على ضرورة التصرف بالمياه بمفهوم الإدارة المتكاملة وتفعيل عمل مصالح المياه في ضوء هذا المفهوم الجديد.

هـ- العمل على ترشيد استهلاك المياه واستبدال استخدام المياه الجوفية من خلال مصادر مياه سطحية، وزيادة نسبة تغذية المياه الجوفية من مياه السيلان السطحي.

في البيئة:

تعتقد الحكومة اعتقاداً راسخاً أن حماية البيئة هي حماية للبنان وللبنانيين وللمستقبلهم. فهي جزء من ثروتهم وهي الحاضنة لصحتهم، كما أنها الحافز لاقتصادهم والمعرز لمجالات نموه.

ولذلك فإن حمايتها مسؤولية جماعية تقع على كاهل مؤسسات القطاعين العام والخاص وعلى كاهل المؤسسات التربوية والإعلامية. وهي تتعدى النطاق الوطني إلى شراكة مع الدول العربية الشقيقة والدول الأوروبية الصديقة. ولذا تعي الحكومة مسؤولية وزاراتها المختلفة، وفي طليعتها وزارة البيئة، في العمل من أجل وضع حد للتدهور البيئي والذي يدفع لبنان واللبنانيون كلفته الغالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والجمالية. ولذا ستعمل الحكومة على وضع إطار عملي للتعاون بين الوزارات المعنية، ومن ضمنها وزارة البيئة من جهة والمنظمات الأهلية والجمعيات البيئية من جهة أخرى. وستعطي الحكومة أهمية خاصة لإعادة تحريج لبنان ووقف التصحر في أجزاء من ربوعه والحفاظ على مياهه الجوفية.

كذلك ستعمل الحكومة من جهة أولى على وضع خطة وطنية لمعالجة مشكلة النفايات الصلبة بجوانبها كافة، وعلى المباشرة بتنفيذها على قاعدة التنسيق الفعال بين الوزارات المعنية وبالشراكة بينها وبين البلديات، فضلاً عن العمل على معالجة مسألة الصرف الصحي من خلال مخطط شامل انطلاقاً مما جرى تنفيذه وما يستوجب القيام به لربط الشبكات ومحطات التكرير مستفيدة من المساعدات الإقليمية والقروض الميسرة وعلى أساس المعايير العلمية والدولية المعتمدة في هذا الخصوص.

وعلى هذا الأساس ترى الحكومة أن العناية بالبيئة والحفاظ عليها، يتطلب تخطيطاً وتشريعاً وبرمجة وتنفيذاً بهدف إدماج السياسات البيئية في سياسات القطاعات الإنمائية كافة. كما تتطلب هذه العناية التشدد في تطبيق القوانين وتنفيذ القرارات، ورفع الوصايات وتفكيك شبكات المصالح التي لم تعبأ بالبيئة ولا بمصالح الوطن ومستقبل المواطنين.

حكومة الرئيس فؤاد السنيورة: المرسوم 18 تاريخ 2008/7/11

سوف تلتزم الحكومة بالتعاون ما بين وزارة الصحة والوزارات المعنية بالعمل على إيجاد هيئة موحدة تشرف على هذا العمل تجنباً للازدواجية والفوضى السائدة في مجال مراقبة المياه والغذاء والبيئة.

كذلك ستعمل الحكومة على التحضير لعدد من مشاريع الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص بما فيها إعداد مشاريع القوانين اللازمة في قطاعات النقل وتكرير مياه الصرف الصحي وتكرير النفط والمواقف العامة وغيرها.

المياه:

ستعمل الحكومة على متابعة الخطة العشرية والخطة الشاملة لترتيب الأراضي لتثبيت مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه والتي ترمي إلى الاستفادة من مياه الأمطار والثلوج والينابيع ومنع هدرها، من خلال التخزين السطحي في سدود وبحيرات جبلية، وذلك لمحدودية مصادر المياه المتوافرة للبنان والتزايد المستمر للطلب عليها. كما ستعمل على إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية ومنع تلوثها وتأمين الأمن

المائي والاجتماعي والغذائي ومتابعة إنشاء خطوط ومحطات معالجة لتكرير مياه الصرف الصحي للمحافظة على البيئة ولمنع تلوث الموارد المائية السطحية والجوفية. وستكمل دمج مؤسسات المياه الأربع وتحسين أدائها عبر تحديث وسائل إدارتها والتدريب المستمر للأجهزة العاملة فيها بهدف تأمين أحسن خدمات لتوزيع المياه للمواطنين وترشيد استعمالها وتأمين مياه الري وتصريف المياه المبتذلة بأدنى كلفة.

حماية البيئة

تحرص الحكومة على حماية موارد لبنان الطبيعية حرصها على تأمين نوعية حياة جيدة للأجيال اللبنانية، حاضراً ومستقبلاً. لذلك، ستسعى الحكومة إلى تحقيق تنمية بيئية مستدامة، عبر تدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص محلياً وإقليمياً ودولياً، وإدماج المبادئ البيئية في سياسات وبرامج القطاعات الإنمائية كافة، وتفعيل دور وزارة البيئة التشريعي والرقابي والتوجيهي. دولياً ستتابع الحكومة تطبيق وإبرام المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات البيئية، ساعية في الوقت عينه إلى متابعة تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالبقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية، وكذلك استكمال الدور التقدمي الذي يلعبه لبنان إقليمياً في استضافته لمرفق البيئة العربي. محلياً، ستعمل الحكومة على دفع عجلة تنفيذ الخطة الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وتنفيذ المشاريع المتكاملة للصرف الصحي، من خلال تنظيم أفضل لهذين القطاعين وزيادة الإنفاق على الخدمات البيئية فيهما فضلاً عن تشجيع مشاريع آليات التنمية النظيفة في هذين القطاعين وفي قطاعات الصناعة والطاقة والنقل والزراعة إسهاماً في الإنماء الاقتصادي. هذا وستسعى الحكومة إلى توسيع رقعة لبنان الخضراء من خلال تفعيل إدارة كوارث الحرائق وقاية ومكافحة، ومن خلال التحريج، وإعادة تأهيل الأراضي، وحماية ثروة لبنان المائية كمورد اقتصادي أساسي. لهذه الغاية، ستدعم الحكومة وزارة البيئة عبر السعي لإقرار القوانين والمراسيم التنظيمية التي من شأنها تعزيز قدراتها البشرية المتخصصة وتأمين استدامة خبراتها المكتسبة، وتفعيل انتشارها في جميع المحافظات لتعزيز اللامركزية الإدارية خدمة للمواطن، والسير باتجاه استحداث الضابطة البيئية للتشدد في تطبيق القوانين والأنظمة رفعا للوصاياات وتفكيكاً لشبكات المصالح، فضلاً عن استقطاب المساهمات الدولية لتحفيز الاستثمار في قطاع البيئة. وستوطد الحكومة أواصر التواصل بين وزارة البيئة والإدارات والهيئات الأخرى حرصاً لانخراطها جميعها في معترك القضية البيئية، بهدف تحقيق الإصلاحات البيئية المعاصرة في الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة.

في قطاع النقل:

ستعمل الحكومة على متابعة الجهود توصلاً إلى إقرار سياسة قطاع النقل البري للركاب والبضائع وسياسة قطاع النقل البحري بعد أن تتم مناقشتها من قبل مجلس الوزراء. كذلك سوف يتم العمل على تطوير وإقرار سياسة مماثلة لقطاع النقل الجوي معتمدة على مبدأ الأجواء المفتوحة. والهدف الأساس من هذه السياسات هو تحديد الأطر العامة اللازمة لتطوير قطاع النقل بكافة عناصره ومكوناته وتحسين واقعه والارتقاء بمستوى خدماته ولاسيما قطاع نقل الركاب بما يؤمن للمواطنين وسائط نقل مأمونة يركن إليها ومعقولة الكلفة ولاسيما في ضوء ارتفاع أسعار وسائط النقل وكلفة المحروقات وتضاعف مخاطر تلوث البيئة.

في القطاع الزراعي:

استغلال أفضل للموارد الزراعية من أراض قابلة للزراعة ومياه وكفاءات بشرية.

إقدار المشروع الأخضر على لعب دور أفعال في شق الطرق الزراعية وإنشاء البحيرات الجبلية بما يسهم أيضاً في العودة إلى رفع منسوب المياه الجوفية.

في قطاع الطاقة:

زيادة الإنتاج بما في ذلك إعادة تأهيل معمل الزوق والجية وإنشاء معامل إنتاج جديدة مع درس إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص لتأمين مستويات تشغيل وفعالية عالية وخفض الهدر الناتج عن التعدي على شبكات التوزيع والفوترة والجباية ومعالجة مشاكل التلوث لاسيما في معمل الذوق ورصد المبالغ اللازمة لهذه الغايات.

حكومة الرئيس سعد الدين الحريري: المرسوم 2839 تاريخ 2009/11/9

حماية البيئة:

- تأليف لجنة وطنية لمتابعة مسائل التغير المناخي والتصحر.
- ايجاد مساحات خضراء في المدن والبلدات وتعزيز المحميات الطبيعية واعادة تشجير مليوني شجرة سنوياً في كل المناطق والوقاية من حرائق الغابات والحد من فوضى المقالع والكسارات والمرامل .
- ايجاد حلول سريعة للمكببات العشوائية المنتشرة على الأراضي اللبنانية والسير في اعتماد الوسائل والطرق الملائمة لمعالجة النفايات
- اطلاق خطة عملية بما فيها محفزات لاستبدال سيارات الأجرة بأخرى موفرة للوقود.
- وضع آلية لتحفيز استخدام التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة.

المياه:

- تحسين توزيع المياه واستكمال تمديد الشبكات.
- الافادة من المياه السطحية عبر تنفيذ ما يلزم من السدود والبحيرات .
- وقف تلوث المياه الجوفية والإسراع في بناء خطوط ومحطات الصرف الصحي.
- استكمال تنفيذ مشروع الليطاني وتنظيف بحيرة القرعون.
- معالجة مشكلة المياه باعتبارها وحدة متكاملة تعمل من خلال حلقة مترابطة تبدأ من مخزون المياه وتأمين مصادرها الى ترشيد الطلب وحسن التوزيع والى تجديد استعمالها عبر التكرير وتغذية المخزون الجوفي.
- تحديد أولويات التنفيذ للخطة العشرية وتأمين التمويل اللازم له، وتطوير هذه الخطة بالاعتماد على مخطط ترتيب الأراضي ومخطط حفظ الثروة المائية.

- ترشيد استعمال المياه دون اعتبارها سلعة مجانية ومعاقبة من يلجأ إلى تلويثها.
- حفظ الثروة المائية من خلال تحقيق التوازن بين استخدام المياه الجوفية والمياه السطحية.
- وقف الهدر الحاصل في الشبكات وانشاء محطات تكرير المياه وتأمين الرقابة عليها.
- المطالبة بالتعويض عن الخسائر التي لحقت وما تزال بمياه لبنان جراء الاحتلال والعدوان الاسرائيليين.
- تنفيذ المركز الإقليمي لعلوم المياه (بنك المعلومات والتدريب).

الطاقة:

- ترشيد استهلاك الطاقة وتحفيز استخدام سخانات الطاقة الشمسية والإنارة الموفرة للطاقة.
- وضع قانون النفط.
- تخفيض الطلب عبر ترشيد الطاقة من خلال وسائل الطاقة المتجددة وإيجاد آليات تمويل لها وتشجيع الاستثمار فيها وإنجاز أطلس الرياح في لبنان، كما والإفادة بيئياً من حرق النفايات لتوليد الطاقة.
- تأهيل المعامل القديمة والحد من أضرارها البيئية (الذوق والجية) ووقف استعمال المكلف منها مع المحافظة عليه لحالات الطوارئ.
- مأسسة المركز اللبناني لحفظ الطاقة واعتماد خريطة طريق وطنية مبنية على مفاهيم بيئية حديثة (Green Energy) وتعتمد على مصادر الطاقة المتجددة وصولاً إلى توفير حوالي 12% من استهلاك لبنان، عن طريقها، في العام 2020.

الأشغال العامة والنقل:

- تحديث وتنظيم قطاع النقل المشترك وتقوية الثقة به وحث المواطنين على استخدامه.
- المحافظة على الشاطئ اللبناني واتخاذ الإجراءات الآيلة إلى معالجة مشكلة المخالفات والتعديات على الأملاك البحرية العمومية، حفاظاً على حقوق اللبنانيين جميعاً.

الزراعة:

- تفعيل الإرشاد الزراعي والحجر الصحي، الحيواني والنباتي، والرقابة والمختبرات.
- تعزيز دور كل من مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمشروع الأخضر.

السياحة:

- التركيز على تطوير السياحة البيئية والسياحة الريفية والسياحة الدينية والسياحة الطبية العلاجية والتجميلية والسياحة الثقافية وغيرها.

حكومة الرئيس نجيب ميقاتي: المرسوم 5818 تاريخ 2011/6/13

البيئة:

ان الحكومة حريصة على تفعيل دور وزارة البيئة واعادة النظر بصلاحياتها لتطبيق عادل وشامل للقوانين والانظمة التي تحمي البيئة. وستعمل الحكومة على اعتماد الثقافة البيئية ، والتشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية وادارة المخاطر البيئية وقاية وعلاجاً. وستعمل الحكومة على تدعيم الشراكة المؤسساتية مع الهيئات غير الحكومية والمؤسسات الاقليمية والهيئات الدولية للبيئة والتنمية ، وتوطيد العلاقات مع الشركات الدولية لتحفيز الاستثمار في قطاع البيئة . كذلك ستعمل الحكومة على تنفيذ السياسات والخطط المقررة المتعلقة بالنفايات الصلبة ، والمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات وعلى توسيع رقعة لبنان الخضراء من خلال تفعيل الاستراتيجية الوطنية لادارة حرائق الغابات ومتابعة اعمال التحريج وتنشيط الادارة البيئية للاحواض والاهتمام بالمحميات الطبيعية.

النقل:

- ان الحكومة ستولي قطاع النقل عناية مميزة من خلال تحقيق خطوات عدة في مجال النقل البري ابرزها استكمال مناقشة سياسة قطاع النقل البري واقرارها ، واستكمال مشروع تأهيل الطرق وتنفيذ مشاريع طرق جديدة في مختلف المناطق ، وتأمين خدمة النقل العام للركاب بشكل منتظم ومستدام الى المناطق اللبنانية كافة يتشارك في ادائها القطاعان العام والخاص، واعادة دور شبكة السكك الحديد بعد اعادة تأهيلها . وتتعهد الحكومة باجراء مراجعة معمقة لكل الدراسات والخطط المتعلقة باختناقات السير وازمته من اجل وضع مخطط توجيهي للبنى التحتية الخاصة بالنقل بما فيها النقل الحضري ، آخذين في الاعتبار التوصيات الواردة في الخطة الشاملة لترتيب الاراضي على هذا الصعيد.
- في مجال النقل البحري: والعمل على الاسراع باقرار مشروع قانون معالجة التعديات على الاملاك العامة البحرية، واستكمال انشاء وتجهيز المعهد البحري المتخصص في مجال التعليم والتدريب.

الصناعة:

ان الحكومة عازمة على اعطاء القطاع الصناعي الاهتمام الكافي والرعاية المناسبة ، وذلك عبر تحديث القوانين والانظمة لدعم ومساندة القطاع الصناعي ، واستحداث هيئة انشاء وادارة مراكز التجمع الصناعي وايجاد مناطق ومدن صناعية حديثة ببنائها التحتية وخدماتها المتطورة ، والعمل الحثيث على تأمين مصادر الطاقة البديلة...

الزراعة:

وفي المجال الزراعي ، فان الحكومة تتعهد الاستمرار في العمل على النهوض بالقطاع الزراعي كأحد القطاعات الاقتصادية الأساسية تأميناً لفرص العمل ومصادر العيش الكريم للمواطنين في المناطق الريفية وتوفيراً للامن الغذائي وسلامة الغذاء والتوازن البيئي . وستستمر الحكومة بالعمل على تطوير

القطاع الزراعي والبنى التحتية، وتفعيل الارشاد والرقابة واتخاذ الاجراءات الالية لتعزيز الصادرات الزراعية وتطوير الغرف والمؤسسات الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية لاسيما الغابات والمياه ويجاد اطر للتسليف الزراعي ومعالجة ملف الاضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

الطاقة:

- متابعة تنفيذ " ورقة سياسة قطاع الكهرباء" المعتمدة في العام 2010 بغية اصلاح القطاع وتأمين التغذية والاستقرار الكهربائي (24/24) والتوازن المالي لمؤسسة كهرباء لبنان بعد اقدارها ماديا وبشريا وتحقيق الوفرة المادي على الاقتصاد الوطني والمواطنين .
- وربط لبنان داخليا وخارجيا بشبكات النفط والغاز عبر البدء بانشاء خط الغاز الطبيعي الساحلي ومحطة الغاز السائل البحري المرتبطة به خلال العام 2011 ، وصولا الى اعتماد كافة البدائل المتاحة – لاسيما الغاز- في مجالات النقل والصناعة والكهرباء والاستعمال المنزلي لخفض الكلفة.

المياه:

اما في قطاع المياه ، فان حكومتنا ستعمل على وضع وقرار وتنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه" القائمة على مبدأ الادارة المتكاملة والمعدة من قبل وزارة الطاقة والمياه، وتنفيذ من ضمنها خطة الصرف الصحي وخطة السدود والبحيرات الجبلية واطلاق عدد منها في العام 2011 واقدار الوزارة ومؤسسات المياه بشريا وماديا، تشريعياً وتنظيمياً، على مواكبة هذه الاستراتيجية تأميناً لشروط الاستدامة.